AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات الاقتصادية للمدة (2004–2022)

Analysis of the relationship between FDI and economic sectors for the period (2004-2022)

علياء محمد ماما خان[1] **ا. م. د. احمد عباس عبد الله[2]**

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الفلوجة

cae.h2446@uofallujah.edu.iq **ahmedabas67@uofallujah.edu.iq**

المستخلص:

يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات الاقتصادية في العراق ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وقد استخدمت بيانات نصف سنوية غطّت المدة (2004-2022) افترض البحث بأن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر كانت ضعيفة في دعم القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي؛ نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني وضعف البنية التحتية. وتوصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات أهم تم اثبات صحة فرضية البحث، وصى البحث إلى ضرورة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر للعمل في القطاعات الاقتصادية ذات القدرات التصديرية العالية مثل القطاع الزراعي والصناعي والسياحي وغيرها من القطاعات؛ فضلاً عن تنمية القطاعات ذات العلاقة التشابكية مع القطاعات الأخرى لغرض تعظيم المردودات المالية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، القطاعات الاقتصادية، العراق.

Abstract

The research aims to analyze the relationship between foreign direct investment and economic sectors in Iraq and the extent of its contribution to the GDP has been using semi-annual data covering the period (2004-2022) The research assumed that the contribution of foreign direct investment is weak in supporting the economic sectors in the Iraqi economy as a result of political and security instability and weak infrastructure. The research reached a number of

conclusions, the most important of which was the hypothesis of the research and accordingly, the research recommended the need to encourage foreign direct investment in Economic sectors with high export capabilities such as the agricultural, industrial, tourism and other sectors, as well as the development of sectors related to the network with other sectors for the purpose of maximizing financial returns.

Keywords: Foreign direct investment, economic sectors, Iraq.

المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي منتصف القرن العشرين الماضي مزيداً من الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعدُّ من أهم المتغيرات الاقتصادية المتداولة في الآونة الأخيرة؛ إذ تتسابق الكثير من البلدان سواء بلد متقدمة أو نامية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر اليها.

فالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال إلى الخارج نحو البلدان الأخرى الأقل نمواً بوصفها الاستثمار الأجنبي من أهم مصادر التمويل وتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة المستثمرة.

ونظراً للمكانة المهمة التي يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت البلدان النامية تدرك أهميته من خلال تهيئة قاعدة واسعة للاستثمار من خلال توفير مناخ استثمار ملائم وإصدار القوانين والتشريعات وتقديم كافة التسهيلات والحوافز لجذب المستثمرين اليها، ونظرا لما شهده العراق من ضعف واختلال الهيكلي في القطاعات الاقتصادية (السلعية، التوزيعية، الخدمية) ما عدا قطاع (النفط) بوصفه المصدر الرئيس للدخل؛ لذا بدأت الحاجة الملحة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق، ولاسيَّما بعد عام 2003 بوصفه أحد مصادر التمويل المهمة لتطوير القطاعات الاقتصادية، وإعادة الاعمار البنى التحتية لتلك القطاعات وغيرها.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من خلال معرفة العلاقة الحقيقية التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر وعمل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث: يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف في القطاعات الاقتصادية مقابل سيطرة قطاع النفط الخام على النسبة الأكبر ضمن إجمالي القطاعات الاقتصادية نتيجة الأوضاع غير الطبيعية التي مر بها العراق من حروب والعقوبات الاقتصادية وتدمير للبنى التحتية؛ لذا أصبحت الحاجة إلى إعادة هيكلية عملها من جديد؛ بالاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه من أهم مصادر التمويل.

فرضية البحث: يستند البحث على فرضية مفادها: (إن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر ضعيف في دعم القطاعات الاقتصادية في العراق بعد عام 2003**).**

منهج البحث: أُعتمد على الأسلوب الوصفي- التحليلي بوصفه أحد أساليب البحث العلمي المعتمد في كتابة البحوث العلمية.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى ما يأتي: -

1. التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات الاقتصادية بكافة تفاصليه.
2. الربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعمل القطاعات الاقتصادية المختلفة وبيان نوع العلاقة بينهما.

حدود البحث:

حدود الزمانية: (2004-2022)

حدود المكانية: الاقتصاد العراقي.

هيكلية البحث: تضمن البحث المقدمة ومشكلة وأهداف البحث وتبويبه ومن ثم اربع مطاليب تضمن مطلب الأول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ما بعد عام 2003 وتناول مطلب الثاني تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات السلعية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022) بينما تناول المطلب الثالث مقارنة نسب مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات السلعية، التوزيعية، الخدمية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)، والمطلب الرابع تحليل نسب مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات السلعية، التوزيعية، الخدمية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)، وختم البحث بأهم الاستنتاجات والتوصيات والمراجع العربية.

المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ما بعد عام 2003

نظرا للأهمية التي يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر لما يؤديه من دور في تحفيز النمو الاقتصادي سعت الكثير من بلدان العالم إلى جذب المزيد من الاستثمارات إليها عن طريق اتخاذ أساليب مختلفة تتوافق مع الاتجاه، على الرغم من اهتمام العراق بتوفير عوامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، ونتيجة لما شهده العراق بعد عام 2003 من تغيرات؛ لاسيما ما يتعلق بإصدار الحاكم المدني (بول بريمر) قانون الاستثمار رقم (39) لعام 2004 أصبح الاحتلال يمثل شخصية المستثمر بعد ان فتح القانون أعلاه الباب على مصراعيه وجعل العراق جاذبا للمستثمرين الأجانب بما يحقق مصالحهم دون ان يضع ضوابط تعود بالنفع للدولة ولم يختلف الأمر بعد ذلك حتى مع اصدار قانون الاستثمار الأجنبي رقم (13) لسنة 2006 الذي كان من المؤمل منه أنه سيعمل على دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها **(كريم، 2012 :231)**؛ **زيادة عن** جلب الخبرات العلمية والتقنية لتنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص عمل للعراقيين لتشجيع الاستثمارات وتأسيس مشاريع جديدة في العراق وتوسعيها وتطويرها على مختلف الأصعدة الاقتصادية ومنح الامتيازات والاعفاءات لهذه المشاريع ومع كل تلك الآمال التي كانت مبنية على قانون المذكور رقم (13) لعام 2006 الا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا زال ضعيفاً وغير مستقر في العراق حتى بعد صدور القانون المذكور، وربما يعود ذلك لأسباب عديدة منها عدم الاستقرار السياسي الذي شهده العراق بعد عام 2004،**(عمران،2013 :27)** والفساد الإداري والمالي الذي أخذ ينهش بمفاصل الدولة المختلفة، وعدم صلاحية البنى التحتية؛ إذ إن التحديات الأمنية تقف عقبة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.

مرَّ الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بمراحل مختلفة ومتفاوتة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية التي شهدتها في المدة الماضية وامتدت آثارها إلى الوقت الحاضر، وأسهمت في تحديد حجم ونوع هذه الاستثمارات.

ولكن الأسئلة المطروحة بعد مرور أكثر من (20) عاماً من صدور القانون المذكور: هل فعلا العراق بحاجة إلى الاستثمار الأجنبي؟ وما هو مستقبل الدور الذي سيؤديه الاستثمار في إعادة بناء الاقتصاد العراقي؟

لقد جاءت الإجابة عن السؤال المذكور من لدن البنك الدولي في تقريره الصادر عام (2006) عن العراق بعنوان (إعادة بناء العراق- الإصلاح الاقتصادي والمرحلة الانتقالية) تناول عدداً من الصعوبات والمشاكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي التي يسهم الاستثمار الأجنبي في تذليلها ويمكن توضيحه، كما في الشكل (1) أدناه: - **(البنك الدولي ،2006: 76)**

الشكل (1) يوضح الصعوبات والمشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراق

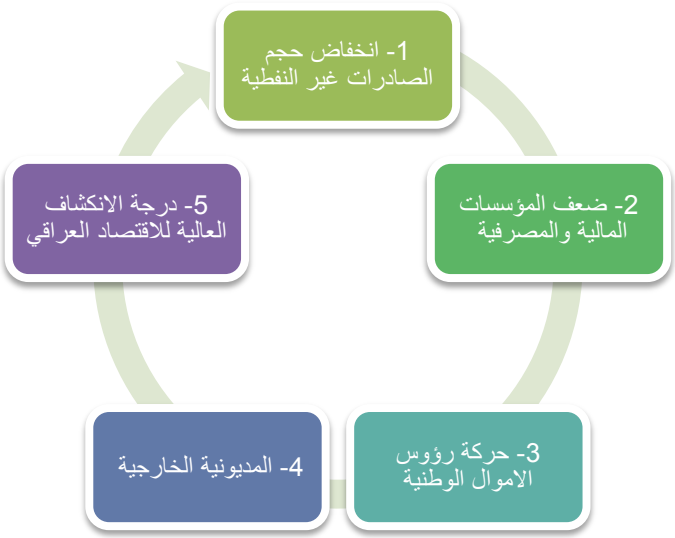

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج word smart art

1. انخفاض حجم الصادرات غير النفطية: لم تعد هناك نسبة تذكر للقطاعات الاقتصادية الأخرى ما عدا النفط من إيرادات الموازنة العامة لدولة نتيجة أداء السياسات وضعف كفاءة الإنتاج ومخلفات الحروب. ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة الإيرادات النفطية وهي الأهم أكثر من (90%) ونتيجة لهذه الأحادية بات العراق غير قادر على الحصول على النقد الأجنبي اللازم لتمويل الاستثمار وتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي أو رفع كفاءته ويعمل (FDI) على تنمية صادرات الدول المستفيدة في الأسواق العالمية ويسهم وفقا لأساليبه عبر اتفاقات نقل التكنولوجيا وعقود التراخيص والامتياز في تنويع صادرات الدول من أكثر تحقيق النمو في منتجات التصدير التي تعرف بالصادرات غير التقليدية أو الصادرات ذات القيمة المضافة العالية **(العفلوكي،2016: 127)**.

2. ضعف المؤسسات المالية والمصرفية: من المهم على الحكومة البحث عن مصادر تنموية من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات الجاذبة (FDI) في ظل ما تعانيه الأجهزة المصرفية الوطنية من صغر حجمها وعدم قدرتها على تهيئة الادخارات لتنمية قطاعات الإنتاج المختلفة مع غياب شبه تام للقطاع الخاص والمحلي

3. حركة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج: من الأمور التي أدت إلى الاستعانة (FDI) وعكست أيضا أهميته هي ظاهرة تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج؛ بسبب الظروف التي مر بها العراق والاعتقاد الراسخ لدى أصحاب رؤوس الأموال من أن المصارف الأجنبية أكثر أمانا من المصارف الوطنية وسعي المستثمرين للاستفادة من الحوافز التي توفرها الدول الأخرى؛ ولاسيما دول الجوار بحيث أصبح ذلك يشكل عنصراً طارداً لراس المال.

4. المديونية الخارجية: إن الاستثمار الأجنبي يعد أحد مصادر التمويل الإضافية التي تستعمل لمعالجة الدين الخارجي علماً، أن حاجة العراق للاستثمارات الأجنبية قدرت بنحو (56) مليار دولار على مدى سنوات (2005-2011) وفقا لدراسة معدة من لدن المصارف الدولية والأمم المتحدة والمرسومة ب (التقديرات المشتركة لأعمار العراق والتي قدمت في مؤتمر مدريد عام(2003)؛ إذ إن الأرقام الواردة في الموازنة العامة لعام (2012) تشير إلى إن حجم الإيرادات تقدر بحدود (102.326)تريلون دينار عراقي خصص منها للأنفاق الاستثماري حوالي (37.178) تريلون دينار، أي أن هناك فجوة ادخارية ينبغي تجسديها عن طريق الاستثمار الخاص. **(الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2012)**

5. درجة الانكشاف العالية للاقتصاد العراقي:

يعد الاقتصاد العراقي ذو درجة عالية من الانكشاف للعالم الخارجي بمعنى أنه يتأثر ولا يؤثر بالاقتصاد الخارجي، وهذا أمر طبيعي بسبب تدني القطاعات السلعية (باستثناء النفط) في توليد (GDP) وبنسبة (70.5%) للأنشطة السلعية، (16.5%) للأنشطة التوزيعية و(13.0%) للأنشطة الخدمية للمدة (2015-2019).

هذه النسب تفسر حاجة العراق إلى زيادة استيراداته من العالم الخارجي لتغطية الطلب المحلي المتنامي نتيجة لتنامي النفقات التشغيلية في الموازنة العامة التي تنعكس في زيادة الطلب المحلي. **(البنك المركزي العراقي،2019: 12)**

وقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بمراحل مختلفة ومتفاوتة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد في الفترة الماضية، وامتدت آثارها إلى الوقت الحاضر وساهمت في تحديد حجم ونوع هذه الاستثمارات

نلاحظ من خلال الجدول(1)، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بدأت في الارتفاع من (435600) مليون دينار وبنسبة مساهمة إلى (GDP) بلغت (0.8%)عام 2004 بينما شهد عام 2005 انخفاض في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي، إذ بلغ (756535)مليون دينار ومعدل نمو سنوي بلغ (73.6%).

اما من حيث نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ (1.0%) يرجع هذا الانخفاض إلى تدهور الوضع الأمني والاقتصادي وانخفاض أسعار النفط الا أنها عادت بالارتفاع عام 2007و 2008 لتسجل (1218605) مليون دينار و(2218605) مليون دينار على التوالي وبمعدل نمو سنوي بلغ (205.3%) و(82.0%) ونسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي

إلى (GDP) بلغ (1.09%)و(1.4%)، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى تحسن الأوضاع الأمنية. والاقتصادية وارتفاع أسعار النفط وزيادة حجم الإيرادات العامة، فضلا عن انفتاح الاقتصاد العراقي على العالم وانهاء العقوبات الاقتصادية، ويرجع أيضا هذا الارتفاع إلى تعديل قانون الاستثمار عام 2006 ، بينما شهدت الأعوام2009 و2010 انخفاض في الاستثمار الأجنبي، إذ سجل (1697670) مليون دينار2014 لعام 2009 و(2218605) مليون دينار لعام 2010 بمعدلات نمو سنوي سالب بلغ (-23.4%)و(3.79-%) بينما بلغت نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى(GDP) (1.2%) و(1.0%). يعود سبب هذا الانخفاض إلى الازمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط معدل الانفاق العام ، وشهدت الأعوام 2011و 2012 ارتفاع في معدلات نمو السنوي موجبة اذ بلغ (49.1%) و(62.7%) بينما بلغت نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (GDP (1.1%)) و(1.5%) وقد سجلت هذه الأعواد أعلى حصيلة لها خلال عام 2012 وشهدت الأعوام من 2013 إلى 2022 انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ من (2722610-)مليون دينار إلى(3817988-)مليون دينار بمعدلات نمو سنوي سالب بلغ ما بين(168.6-%) و(0.7-%) بينما بلغت نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (GDP) ما بين (0.9-%)و(0.9-%). يعود سبب هذا الانخفاض إلى تدهور الأوضاع الامنية وانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، فضلا عن زيادة الفساد المالي والإداري وعدم إقرار الموازنة العامة للبلد عام 2014، وعدم توفر الإمكانيات للبيئة الاستثمارية.

الجدول (1) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنوات	اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل النمو السنوي%	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي إلى GDP%
	(1)	(2)	(3)	(5)
2004	435600	-	53235358.7	0.8
2005	756535	73.6	73533598.6	1.0
2006	399024	-47.2	95587954.8	0.0
2007	1218605	205.3	111455813.4	1.0
2008	2218605	82.0	157026061.6	1.4
2009	1697670	-23.4	130643200.4	1.2
2010	1633320	-3.79	162064565.5	1.0

1.1	217327107.4	49.1	2435940	2011
1.5	254225490.7	62.7	3964400	2012
-0.9	273587529.2	-168.6	-2722610	2013
-4.5	266332655.1	-344.0	-12089088	2014
-4.6	194680971.8	-25.4	-9013060	2015
-3.7	196924141.7	-17.4	-7444640	2016
-2.6	225722375.5	-19.5	-5988080	2017
-2.1	268918874.0	-2.9	-5813150	2018
-1.3	276157867.6	-37.0	-3659250	2019
-1.5	219768798.4	-7.0	-3402210	2020
-1.2	301439533.9	-12.1	-3814980	2021
-0.9	383064152.3	-0.7	-3817988	2022

الجدول أعلاه من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر الاتي:

- **البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية الأعوام (2004-2022)، أعوام مختلفة، صفحات متعددة**
- **استخرجت الاعمدة، (2،4،5) من قبل الباحثة**
- **تم حساب معدل النمو السنوي من خلال (السنة السابقة – السنة الحالية / السنة السابقة *100)**

انعكست بصورة سلبية اذ أصبحت بيئة العراق طاردة للاستثمار وهروب رؤوس الاموال الوطنية للاستثمار إلى الخارج فضلا عن ظهور ازمة كوفيد 19 التي اجتاحت العالم خلال عام 2020 والتي أدت إلى حصول كساد عالمي مذكرا بأزمة الكساد العالمي لعام 1929.

المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات السلعية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

يوضح هذا المطلب تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات السلعية في العراق للمدة (2004-2022) إذ نلاحظ من خلال الجدول (2) ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر من (435600) مليون دينار لعام 2004 إلى (756535) مليون دينار عام 2005 ،وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (73.6%) في لعام نفسه وبالمقابل ارتفعت اجمالي القطاعات السلعية مبالغ من (36348004.5) مليون عام 2004دينار إلى (51460239.2) مليون دينار عام 2005 وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (131.5%) إذ نلاحظ من خلال حصول نمو في اتجاهيين متصاعدين في اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر واجمالي القطاعات السلعية هذه الزيادة في اجمالي القطاعات السلعية جاءت نتيجة زيادة قطاع التشييد والبناء من (1.5%) إلى (5.2%) من اجمالي القطاعات السلعية عام 2005 من خلال نلاحظ بان (قطاع زراعة والغابات والتعدين والمقالع والصناعة التحويلية والكهرباء والماء) بدأت نسبتهم إلى اجمالي القطاعات السلعية تنخفض من عام (2004 إلى 2005) وعليه يمكن القول إن هذه الزيادة في الاستثمار والقطاعات جاءت نتيجة زيادة قطاع البناء والتشييد عام 2005 نلاحظ بان نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اجمالي القطاعات السلعية ارتفعت من (1.1%) إلى (1.4%) فضلا عن ذلك بان نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفعت بنسبة ضئيلة إلى (GDP) من (0.8%) إلى (1.0%) اما في عام 2006 نلاحظ بان الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض إلى (3990249)مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ(47.2-%) بالمقابل نلاحظ بان القطاعات السلعية إذ ارتفعت قيمتها إلى (63823026.39) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (24.0%) إذ ان هذا الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر يعود إلى(عدم الاستقرار الأمني والسياسي وتصاعد الاضطرابات مما أدى إلى مخاوف امنية للمستثمرين الأجانب) اما سبب ارتفاع نسب اجمالي القطاعات السلعية يعود بالأساس إلى زيادة نسبة قطاع التعدين والمقالع إلى (83%) فضلا عن ذلك الزيادة الطفيفة التي حصلت في قطاعي الصناعة التحويلية إذ بلغت(2.3%) ونسبة قطاع التشييد والبناء والتي وصلت إلى (5.4%) للعام نفسه بينما لم يساهم قطاع الزراعة والكهرباء والماء في القطاعات السلعية عام 2006 من جانب اخر نلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات السلعية إلى (0.6%) بالمقابل انخفاض نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (GDP) بنسبة (0.4%) ويرجع سبب هذا الانخفاض (إلى عدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي كان عاملا رئيسيا في هروب المستثمرين وعدم وجود بيئة امنة لهم).وشهد عامي 2007و 2008 ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر من (1218605) مليون دينار إلى (2218605) مليون دينار بمعدلات نمو سنوي موجب بلغ (205.3%) و(82.0%) وبالمقابل نلاحظ إن نسبة مساهمة قطاع الزراعة والغابات وقطاع التشييد والبناء انخفضت في تكوين القطاعات السلعية إلى (5.8) و(6.8%) لعام 2008 بينما لم يساهم قطاعي لصناعة التحويلية وقطاع الكهرباء والماء في تكوين القطاعات السلعية يرجع السبب ذلك إلى زيادة نسبة مساهمة قطاع التعدين وارتفاع أسعار النفط ومن جانب اخر نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اجمالي القطاعات السلعية زادت (1.6%) إلى (2.1%) ولكن كانت نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (GDP) زيادة طفيفة من (1.0%) إلى (1.4%)

بينما شهد عامي 2009 و2010 انخفاضا في الاستثمار الأجنبي المباشر من (1697670) مليون دينار إلى (1633320) مليون دينار بمعدلات نمو سنوي سالب بلغ (23.4-%) و(3.7-%) ويعود هذ الانخفاض إلى (عدم الاستقرار الأمني والسياسي فضلا عن نقص البنية التحتية خاصة في قطاع الكهرباء والمياه والطرق مما سبب في عرقلة الاستثمار لتلك الفترة) بينما نلاحظ انخفاض اجمالي القطاعات السلعية في عام 2009 وعودته إلى ارتفاع في عام 2010 بمعدلات نمو سنوي بلغت من (28.5-%) إلى

السنوات	اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دينار)	معدل النمو السنوي	اجمالي القطاعات السلعية (مليون دينار)	معدل النمو السنوي %	نسبة مكونات القطاعات السلعية إلى اجمالي القطاعات السلعية					نسبة المساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اجمالي القطاعات السلعية%	نسبة مساهمة (FDI) إلى GDP%
					زراعة والصيد	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد		
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
2004	435600	-	36348004.5	-	10.1	84.8	2.5	1.2	1.8	1.1	0.8
2005	756535	73.6	51460239.2	131.5	9.8	82.6	1.8	1.1	5.2	1.4	1.0
2006	399024	-47.2	63823026.3	24.0	8.7	83	2.3	1.2	5.4	0.6	0. 4
2007	1218605	205.3	71982333.4	12.7	7.6	82.3	2.5	1.3	6.8	1.6	1.0

1.4	**2.1**	**6.3**	**1.7**	**2.5**	**84.7**	**5.8**	**43.3**	**103219366.4**	**82.0**	**2218605**	**2008**
1.2	**0.02**	**7.6**	**3.1**	**4.6**	**76.6**	**9.2**	**-28.5**	**73764671.2**	**-23.4**	**1697670**	**2009**
1.0	**1.6**	**10.4**	**2.9**	**3.7**	**75.2**	**8.5**	**32.5**	**97747544.2**	**-3.79**	**1633320**	**2010**
1.1	**1.6**	**7.1**	**2.3**	**4.2**	**80.2**	**6.8**	**47.8**	**144561411.1**	**49.1**	**2435940**	**2011**
1.5	**2.4**	**9.4**	**2.7**	**4.2**	**78**	**6.4**	**12.7**	**162985517.8**	**62.7**	**3964400**	**2012**
-0.9	**-1.6**	**11.9**	**2.8**	**3.7**	**74.5**	**7.6**	**4.1**	**169724333.3**	**-168.6**	**-2722610**	**2013**
-4.5	**-7.5**	**11.9**	**3.6**	**3.1**	**73.5**	**8.2**	**-6.0**	**159500679.8**	**-344.0**	**-12089088**	**2014**
-4.6	**-9.4**	**13.1**	**6.2**	**4.4**	**69.1**	**8.5**	**-40.4**	**94907634.1**	**-25.4**	**-9013060**	**2015**

-3.7	-7.6	12.6	6.6	4.5	69.9	8	2.1	96926315.0	-17.4	-7444640	2016
-2.6	-5.1	11.4	5.5	4.1	75.8	5.6	21.1	117408073.7	-19.5	-5988080	2017
-2.1	-3.8	8.2	4.7	3.6	80.3	5	27.8	150080450.2	-2.9	-5813150	2018
-1.3	-2.3	12.1	4.7	3.8	74.8	6.7	2.2	153477195.0	-37.0	-3659250	2019
-1.5	-3.3	13.4	7.5	5.9	63.3	13	-34.5	100454293.5	-7.0	-3402210	2020
-1.2	-0.2	5.9	4.5	3.6	79.1	6.9	73.3	174178177.7	12.1-	-3814980	2021
-0.9	-1.5	3.4	2.0	2.7	87.3	5.1	44.2	251291941.8	-0.7	-3817988	2022
-13.9	-1.81	8.6	3.4	3.5	77.6	7.7	متوسط النسب				

الجدول (2) تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات السلعية في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2002-2004) (مليون دينار)

(32.5%) يعود هذا إلى انخفاض نسبة قطاع التعدين والمقالع إلى (76.6%) مقارنها بالعام السابق اما سبب ارتفاع في عام 2010 جاءت نتيجة مساهمة قطاع البناء والتشييد بلغت نسبة (10.4%) بينما لم تساهم بقية القطاعات (زراعة والغابات، التعدين والمقالع، الصناعة التحويلية، الكهرباء والماء) الا بنسبة ضئيلة من جانب اخر نلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (GDP) من (1.2%) إلى (1.0%) بالمقابل نلاحظ ارتفاع طفيف نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اجمالي القطاعات السلعية من (0.02%) إلى (1.6%)

بينما شهد عامي (2011 و2012) ارتفاع في الاستثمار الأجنبي المباشر من (2435940) مليون دينار إلى (3964400) مليون دينار وبمعدلات نمو سنوي بلغت (49.1%) و(62.7%) ويرجع سبب ارتفاع نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي إلى (الاستقرار الأمني السياسي لتلك المدة، فضلا عن بدء جولات تراخيص وزيادة الاستثمارات النفطية) بينما نلاحظ انخفاض اجمالي القطاعات السلعية من (144561411.1) مليون دينار إلى (162985517.8) مليون دينار ويعود سبب هذا الانخفاض في نسب القطاعات (التعدين والمقالع، وزراعة والغابات، الصناعة التحويلية، الكهرباء والماء) بينما نلاحظ ارتفاع نسبة التشييد والبناء من(7.1%) إلى (9.4%) ويعود سبب هذا الارتفاع في هذا القطاع إلى (الدعم الحكومي الذي تلقاه القطاع لتأسيس شركات متخصصة في مختلف فروعه والقادرة على توظيف احدث التقنيات وأساليب الادارة) وبالمقابل نلاحظ ارتفاع طفيف في نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (GDP) إذ بلغت من (1.1%) إلى (1.5%) للأعوام نفسها ونلاحظ أيضا ارتفاع طفيف في نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اجمالي القطاعات السلعية بلغت من (1.6%) إلى (2.4%) وهي أعلى نسبة حققتها خلال مدة البحث.

بينما شهدت الأعوام من 2013 إلى 2022 انخفاضا في الاستثمار الأجنبي المباشر من (2722610-) مليون دينار إلى (3817988-) مليون دينار بمعدلات نمو سنوي سالبة بلغت ما بين (168.6-%) و(0.7-%) ويعود سبب هذا الانخفاض طيلة مدة الأعوام إلى (الأوضاع الأمنية التي مر بها العراق وظهور ازمة (كوفيد-19) فضلا عن انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك العراق أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي وفرض قيود على السفر والتجارة وحصول انخفاض في أسعار النفط اذ فقدت الأسعار نصف قيمتها في مارس عام (2020). ونلاحظ حصول تذبذب ارتفاعا وانخفاضا في اجمالي القطاعات السلعية بمعدلات نمو سنوي بلغت ما بين (12.7%) و(44.2%) بالمقابل تتراوح نسب مساهمة القطاعات بين الانخفاض وارتفاع بحيث بلغت أعلى نسبة لقطاع التعدين والمقالع لعام 2022 ما نسبة (87.3%) شهدت نسب بقية القطاعات تذبذباً بين ارتفاعها وانخفاضها وبشكل طفيف وبالمقابل نلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (GDP) بالسالب بلغت ما بين (0.9-%) و(0.9-%) للأعوام ذاتها ومن جانب اخر نلاحظ أيضا انخفاض نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اجمالي القطاعات السلعية إذ بلغت بالسالب ما بين (1.6-%) و(1.5-%)

الشكل (2) يوضح اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات السلعية للمدة (2004-2022) مليون دينار

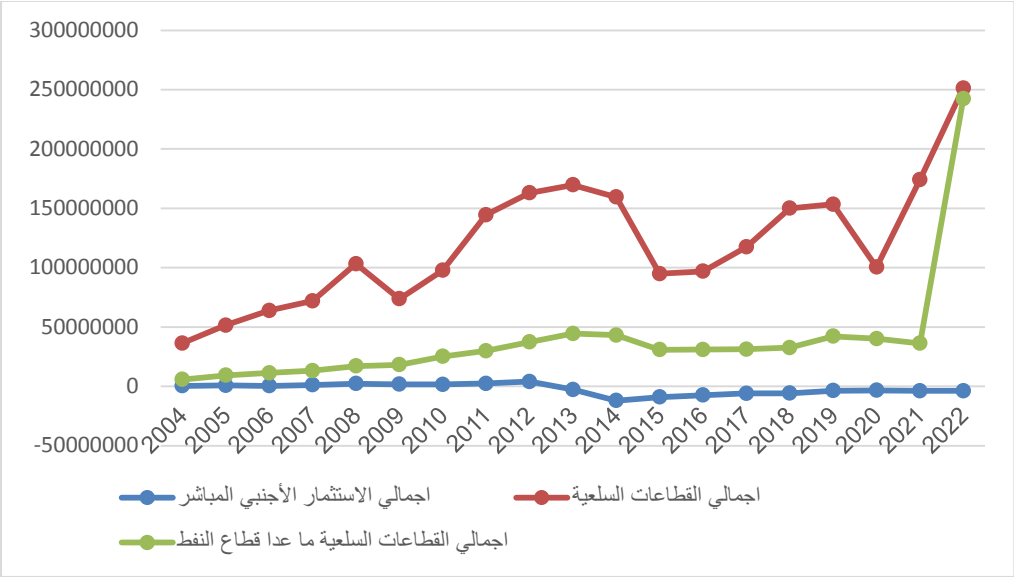

الشكل: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (2) من برمجية 2016 Microsoft office Excel

نلاحظ من الشكل (2) بأن مسار قطاعات سلعية مع نفط أو بدونه في حالة عدم الاستقرار خلال مدة البحث بالمقابل نلاحظ نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر غير مستقر خلال مدة ذاتها هذا يدل على حالة عدم الاستقرار داخل العراق نتيجة الظروف الأمنية والسياسية التي تعرض لها فضلا عن عزوف المستثمرين داخل اقتصاد العراق وضعف البنية التحتية وضعف الإنتاج المحلي غير نفطي كلها أمور تجعل هذه الحالة سببا في ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ بلغ متوسط نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اجمالي القطاعات السلعية إذ بلغ (1.8-%) وقد سأهم القطاع النفطي بالنسبة الأكبر من بقية القطاعات إذ بلغ متوسط النسبة (77.6%) إذ يساهم القطاع النفطي بالنسبة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الثالث: تحليل مقارنة القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022).

سيتم تحليل نسب مقارنة القطاعات الاقتصادية الثلاثة (السلعية، التوزيعية، الخدمية) وذلك من خلال نسب مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث يوضح الجدول (2) إن قيمة مساهمة قطاع السلعي إلى (GDP) كانت مرتفعة خلال مدة البحث حيث تراوحت ما بين (47، 70%) بالرغم من التذبذب بين الارتفاع ولانخفاض في بعض الأعوام نتيجة الأسباب التي تم توضيحها مسبقا منها (عدم الاستقرار الأمني والسياسي وعزوف المستثمرين عن الاستثمار في البلاد)، بينما كانت نسب مساهمة القطاعات التوزيعية والقطاعات الخدمية إلى الناتج المحلي الإجمالي اقل من القطاعات السلعية وهي نسب معروفة لذلك جاء التفوق أعلى في نسب القطاعات السلعية على القطاعات (التوزيعية، الخدمية) ويرجع هذا التفوق إلى قطاع (النفط الخام) الذي ما زال يحتل مكانة اكبر في توليد الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة بقية القطاعات الأخرى حيث كانت نسب مساهمة قطاع التوزيعي تتراوح ما بين (19.5، 30.1%)

والقطاع الخدمي (9، 20.9%) على التوالي خلال مدة البحث، فالقطاع النفطي يحتل مكانة عالية لكونه مملوك للدولة مما سأهم في تراجع القطاع الخاص والية السوق في انعاش الاقتصاد العراقي ولم تستطيع الدولة في تحقيق الحد الأدنى من متطلبات تنشيط أو تفعيل القطاعات الاقتصادية غير النفطية لذلك استمر القطاع النفطي في احتلاله الحصة الأكبر من (GDP) مصحوبة بزيادة تكاليف الإنتاج واغراق الأسواق المحلية العراقية بالسلع المستوردة المنافسة الأمر الذي ترك اثر واضحا على أداء جميع القطاعات الاقتصادية في العراق، من خلال ذلك يمكن توضيح نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية (السلعية، التوزيعية، الخدمية) إلى(GDP) من خلال الشكل البياني (3) للمدة (2004-2022)

الشكل (3) مقارنة القطاعات الاقتصادية (السلعية، التوزيعية، الخدمية) (نسبة إلى GDP) للمدة (2004-2022)

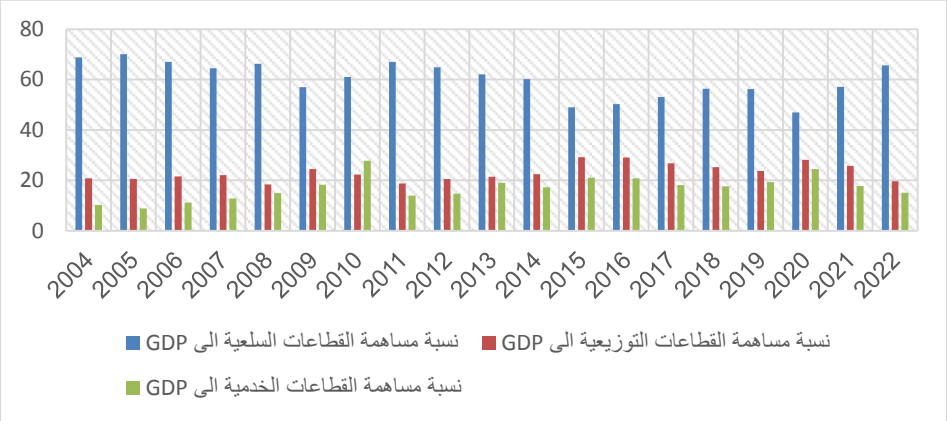

الشكل: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (5)و(6)و (7) من برمجية Microsoft office Excel 2016

يوضح الشكل (2) بان القطاعات السلعية استحوذت على النصيب الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بقية القطاعات (التوزيعية، الخدمية) وذلك لان قطاع التعدين والمقالع هو الجانب المهيمن على معظم القطاعات السلعية خلال مدة البحث.

المطلب الرابع: تحليل نسب مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات السلعية، التوزيعية، الخدمية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

يوضح الجدول (3) نسب مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الاقتصادية الثلاثة (السلعية، التوزيعية، الخدمية) اذ نلاحظ تذبذب النسب بين الارتفاع والانخفاض اذ شهد من عام 2013 إلى 2022 انخفاض نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الثلاثة بنسب سالبة طيلة مدة البحث اذ بلغ متوسط النسب لقطاعات الثلاثة (1.8-، 2.5- ،2.5-%) يعود هذا الانخفاض إلى سوء الأوضاع الأمنية والسياسية وأزمة كوفيد-19 والفساد الذي شهده البلد.

الجدول (3) نسب مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية (السلعية، التوزيعية، الخدمية) للمدة (2004-2022)

السنوات	نسبة المساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات السلعية%	نسبة المساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات التوزيعية%	نسبة المساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الخدمية%
	(1)	2)(	(3)
2004	1.1	3.9	7.8
2005	1.4	4.9	11.6
2006	0.6	1.9	3.7
2007	1.6	4.9	8.5
2008	2.1	7.6	9.4
2009	0.02	5.2	7.1
2010	1.6	4.5	3.6
2011	1.6	5.9	7.9
2012	2.4	7.5	10.5
2013	1.6-	-4.6	-5.2
2014	7.5-	-20.1	-26.3
2015	9.4-	-15.8	-12.8
2016	7.6-	-13.0	-18.1
2017	-5.1	-9.9	-14.6
2018	-3.8	-8.5	-12.2

-6.8	**-5.5**	**-2.3**	**2019**
-6.3	**-5.4**	**-3.3**	**2020**
-7.1	**-4.9**	**-0.2**	**2021**
-6.5	**-5.0**	**-1.5**	**2022**
-2.5	**-2.5**	**-1.8**	**متوسط النسب**

الجدول أعلاه من إعداد الباحثة على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية للأعوام (2004-2022) (1،2،3) من إعداد الباحثة. الأعمدة

الشكل (4) نسب مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اجمالي القطاعات الاقتصادية (السلعية، التوزيعية، الخدمية) للمدة (2004-2022)

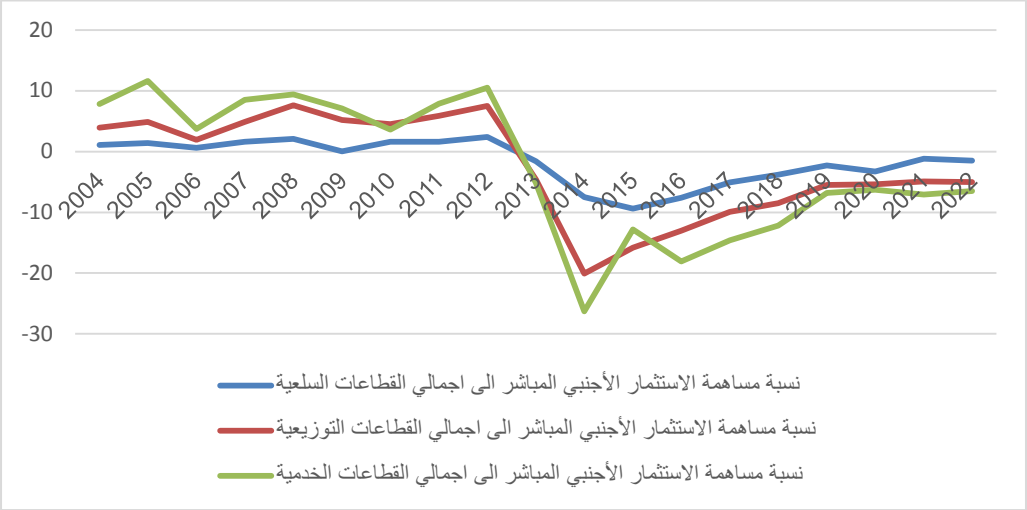

الشكل: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (4) من برمجية Microsoft office Excel 2016

يوضح الشكل (4) التذبذب الحاصل في نسب مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

وهذا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، وكما موضح الشكل (4) القطاعات السلعية والتوزيعية، وهذا يرجع إلى عدد من الأسباب التي من أهم البيروقراطية والفساد المالي والإداري سوء الأوضاع الأمنية والسياسية، فضلا عن ضعف البنية التحتية جميعها وهي تمثل تحدي كبير أمام المستثمرين الأجانب في العراق.

المطلب الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. ضعف نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي القطاعات (السلعية التوزيعية، الخدمية)؛ إذ بلغ متوسط نسبة مساهمة (1.8-%)، (2.5-%)، (2.5-%) للأعوام ذاتها وضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (GDP)؛ إذ بلغ نسبته (13.9-%) يعود هذا الانخفاض إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني، وعدم توفر بيئة آمنة للمستثمرين وضعف البنية التحتية.
2. سيطرة القطاع التعدين والمقالع على معظم القطاعات السلعية؛ إذ بلغ متوسط نسبته (77.6%) من إجمالي القطاعات السلعية مقارنة بالقطاعات السلعية الأخرى (الزراعة والغابات والصيد، الصناعة، الكهرباء والماء، التشييد والبناء) الذي بلغ متوسط النسب (7.7، 3.5، 8.6،3.4) % على التوالي للأعوام ذاتها.
3. هيمنة قطاع المال والتامين والعقارات على معظم القطاعات التوزيعية اذ بلغ متوسط نسبته (35.9%) من إجمالي القطاعات التوزيعية مقارنة بالقطاعات التوزيعية الأخرى (النقل والمواصلات والخزن، التجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك) الذي بلغ متوسط النسب (34،34.7) % على التوالي للأعوام ذاتها.
4. هيمنه قطاع الحكومة العامة على معظم القطاعات الخدمية؛ إذ بلغ متوسط نسته (81.6%) من إجمالي القطاعات الخدمية مقارنة قطاعات الخدمية الأخرى (الشخصية العامة) الذي بلغ متوسط النسبة (17.4%) على التوالي للأعوام ذاتها..

ثانيا: التوصيات

1. ضرورة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية ذات القدرات التصديرية العالية مثل القطاع الزراعي والصناعي والسياحي، وغيرها؛ فضلاً عن تنمية القطاعات ذات العلاقة التشابكية مع القطاعات الأخرى لغرض تعظيم المردودات المالية وتوجيه الصحيح الانفاق الحكومي كإنشاء البنى التحتية من طرق وجسور ومطارات كجزء من مقومات لاستقطاب الاستثمار الاجنبي.
2. العمل على إيجاد بيئة امنة للمستثمرين لاسيما ما شهد عام 2023 من استقرار سياسي وأمني مقبول وتوفير الحوافز للمستثمرين وإزالة العقبات التي تواجه المستثمر من خلال بناء منظومة استثمارية متكاملة واللجوء إلى مشاريع مشتركة وعقود التراخيص وعقود الامتياز لجذب المستثمرين.
3. العمل على تنظيم قانون الاستثمار الأجنبي المباشر والعمل الجاد على توحيد قوانين الاستثمار الصادر عن طريق تصحيح التقاطعات مع القوانين الأخرى كقانون بيع وإيجاد أملاك الدولة، وقانون الاستثمار المعدني وإعطاء صلاحيات أكثر للهيئة الوطنية للاستثمار.

المراجع والمصادر

1. البنك الدولي (2006) تقرير الاقتصاد العالمي السنوي
2. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية الأعوام (2004-2022)، أعوام مختلفة، صفحات متعددة.
3. البنك المركزي العراقي (2019) تقرير الاقتصادي السنوي المديرية العامة للإحصاء.
4. العفلوكي، ريسان حاتم كاطع،(2016) دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مختارة مع إشارة خاصة لأقاليم كردستان العراق أطروحة دكتورا غير منشورة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد.
5. عمران، ستار جبار، (2013)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول النامية للمدة من 2003- 2010، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية العدد 95.
6. كريم، علي، (2012) الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد 12.
7. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية العراقية للأعوام(2004-2022)
8. الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2012.